

المرکزي التركي «يتراجع عن خطة تشجع الودائع المحمية من تقلبات سعر» الصرف



أعلن البنك المركزي التركي، الأحد، تراجعاً عن خطة متنامية ومكلفة، تحمي الودائع بالليرة من تقلبات سعر الصرف؛ وذلك في خطوة جديدة نحو العودة إلى اتباع سياسات أكثر تقليدية في أعقاب التحول لسياسة رفع أسعار الفائدة. وقال البنك المركزي التركي في ساعة مبكرة الأحد: «إنه أوقف الأهداف المطبقة على البنوك والمتعلقة بتحويل قدر معين من الودائع بالعملة الأجنبية إلى ودائع بالليرة تتمتع بالحماية من تقلبات سعر الصرف».

وفي إطار هذا التحول، يرغب البنك المركزي الآن في أن تحدد البنوك هدفاً جديداً يتمثل في تحويل الودائع بالليرة المحمية من تقلبات سعر الصرف إلى ودائع عادية بالعملة المحلية، وهو ما سيحدث بقدر ما عبر ثني الشركات والأفراد عن تجديد الودائع المحمية القديمة.

رفع نسب الاحتياطات

وذكر مرسوم منفصل نشر في الجريدة الرسمية أن البنك المركزي رفع أيضاً نسب الاحتياطات التي ينبغي على البنوك الاحتفاظ بها من أجل الودائع بالعملة الأجنبية، وهو إجراء قد يدفع العملاء بقدر أكبر نحو التحول إلى الودائع العادية

بالليرة.

وطرحت حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان السابقة خطة الودائع بالليرة المحمية من تقلبات سعر الصرف في أواخر 2021، لوقف تدهور تاريخي في قيمة العملة نتج عن خفض أسعار الفائدة على الرغم من ارتفاع التضخم. ومنذ ذلك الحين، تزايدت تلك الودائع إلى نحو 117 مليار دولار، أو 3.1 تريليون ليرة، وهو ما يشكل نحو ربع إجمالي الودائع المصرفية. وتعاضم حجم هذه الودائع بعد تراجع الليرة بنحو 68% على مدى العامين الماضيين. ولتغطية كُلف انخفاض قيمة الودائع المحمية، دفع البنك المركزي 300 مليار ليرة (11 مليار دولار) في يونيو/ حزيران ويوليو/ تموز عندما تراجعت الليرة مجدداً. وقدرت كُلف هذا الشهر بـ350 مليار ليرة. واستقرت الليرة الشهر الماضي، وأغلقت الأسبوع الماضي عند 27.02 للدولار، وهو أدنى مستوى على الإطلاق. وبعد الفوز بولاية رئاسية جديدة في مايو/ أيار، عين أردوغان وزيراً جديداً للمالية ومحافظة جديدة للبنك المركزي ليقودا تحولاً في السياسة النقدية تضمن رفع أسعار الفائدة 900 نقطة أساس، كما تعهدت السلطات بالتخلي عن عشرات اللوائح السابقة، لكبح التضخم وتقليل العجز التجاري. (رويترز)

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024